

مدخل إلى علم المالية العامة

يهتم علم المالية العامة بدراسة المشكلات التي تتعلق بتوجيه الموارد المالية والاقتصادية، لإشباع الحاجات العامة التي تهتم مجموع المواطنين والتي لا يمكن لكل فرد أن يقوم بإشباع حاجاته منها بصفة انفرادية. ومن أمثلة هذه الحاجات نجد الأمن، العدالة والدفاع...الخ. ولكون الفرد لا يستطيع تحقيق هذه الحاجيات بمفرده (كونها غير قابلة للتجزئة)، لذا يجب أن تسهر الدولة بأجهزتها المختلفة على إشباعها.

غير أنه إلى جانب هذه الحاجات الجماعية التي لا يمكن لغير الدولة تلبيتها توجد حاجات خاصة يتولى الفرد تلبيتها و إشباعها بفضل نشاطه الفردي كحاجاته إلى المأكل والملبس والسكن...الخ. (لا يستطيع الفرد أن يستقل بإشباع حاجاته منها طالما يستطيع دفع ثمنها نظرا لقابليتها للتجزئة). وتجدر الإشارة إلى أنه هناك مجموعة أخرى من الحاجات يستطيع كل فرد أن يشبع حاجاته منها بمفرده بغض النظر عن إشباع حاجات الآخرين لها من عدمه (أي أنها قابلة للتجزئة) ولكنها، مع ذلك فهي حاجات جدية بأن تسهر الدولة على إشباعها بالنظر إلى أهميتها الاجتماعية. ومن أمثلة هذه الحاجات نجد: التعليم، العلاج، النقل...الخ. لكن حتى تقوم الدولة بإشباع كل هذه الحاجات لابد من أن تستخدم بعض الأموال في صورة مبالغ نقدية تسمى بالنفقات العامة والتي تتحصل عليها من مصادر مختلفة تسمى إيرادات عامة ولعل أهم هذه المصادر هو الضرائب.

وعليه لما كان من الضروري أن تدير الدولة على نهج منضبط وواضح في القيام بنفقاتها وتحصيل إيراداتها، فإنها تقرر ما ستقوم به من أنشطة ومشاريع خلال فترة زمنية محددة، وتقدر مقدار النفقات الضرورية لتنفيذها والإيرادات المحتمل الحصول عليها. وهذا التقدير للنفقات والإيرادات عن فترة قادمة ومقبلة عادة ما تكون محددة بمدة السنة، وهي ما يطلق عليها بالميزانية العامة للدولة.

أولاً: تعريف علم المالية العامة: من خلال ما سبق يمكن القول بأنه إذا كان علم المالية العامة هو ذلك العلم الذي يدرس كل من النفقات والإيرادات العامة وكذا الميزانية العامة، فإن تعريف هذا العلم يختلف من حيث النظرة التقليدية له والنظرة الحديثة أي بين الفكر المالي

الكلاسيكي les financiers classique والفكر المالي الحديث les financiers modernes.

لقد عرّف التقليديون علم المالية العامة على أنّه: " العلم الذي يبحث الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة". فعلى حد تعبير المفكر المالي الكلاسيكي قاستون جيز Gaston jése فإنّ مجموع المالية العامة يمكن اختصارها في أنّه هناك نفقات عامة يجب تغطيتها.

Selon GASTON Jése , l'ensemble de la science des finances se résume dans la formule suivante : « il y'a des dépenses publiques ; il faut les couvrir ».

ومن الواضح من خلال هذا التعريف التقليدي لعلم المالية العامة، أنّه يستند إلى طبيعة الإيرادات العامة والنفقات العامة، فالإيرادات تجد وجودها وسببها في النفقات العامة التقليدية، وبالتالي فإنّ التعريف التقليدي يقصر هدف الإيرادات العامة على مجرد تغطية النفقات العامة.

لكن مع التطور الذي لحق بعلم المالية العامة أصبح التعريف التقليدي غير ملائم لمواكبة هذا التطور، ولذلك أصبح من الضروري تقديم تعريف جديد للمالية العامة على أساس أنّه " ذلك العلم الذي يدرس الإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة، وتوجيهها واستخدامها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة".

وبتعبير آخر يمكن تعريف علم المالية العامة على أنّه ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة، والمتمثل في الحصول على الموارد الضرورية بقصد إنفاقها لتحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.